علّات بناء الدولة

إن مشروع بناء الدولة يعدّ من أكثر التحديات تعقيداً وصعوبةً في مسار تطور الأمم، ولا يعني هذا المشروع، بالضرورة، أن الدولة لم تكن موجودة من قبل؛ ولكنه يتجسد، في العلوم السياسية بعملية تحشيد الطاقات الوطنية لتثبيت المؤسسات، وإقامة علاقة صحية بين الدولة والمجتمع، ليتعاونا معًا في مواجهة الأخطار والتدخلات الخارجية.

في سياق تطور المجتمعات، وظهور الكيانات الوطنية؛ تطورت المفاهيم السياسية التي تحكم العمل السياسي، بما يشمل أساليب تنظيمه، وأصوله الدقيقة التي تتحدد بناءً عليها نتائج الأداء السياسي، فالنظام السياسي هو مرآة لكفاءة المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي، وتعزيز الأمن الاجتماعي، والرقي الحضاري، لاسيّما أن السياسة في جوهرها، فنٌ تطبيقي يتعامل مع عناصر تؤطر الحياة العامة، وتحدد مصائر الوطن، والشعب، والمجتمع المدني، وفقًا لدستور وتشريعات تقود هذا البناء.

يكتسب المجتمع المدني أهمية كبرى، بوصفه حاضنةً للطبقة السياسية، فإذا ما كان ضعيفًا أو مشلولًا؛ فإنه يفرز قيادات غير مؤهلة تؤدي إلى ضعف مؤسسات الدولة، وانتشار الفساد؛ ممّا يدفع الأفراد إلى الابتعاد عن الانتماء الوطني، ومن هنا، تأتي أهمية المجتمع المدني في إنتاج سلطة سياسية واعية وأخلاقية، فضلًا عن أهمية الدستور، بعدّه إطارًا ضابطًا للنظام السياسي، ومحددًا لديناميات عمله، فالنجاح في ضبط تفاعلات عناصر النظام السياسي ينعكس مباشرةً على قوة الدولة وتماسكها.

في حالات الأزمات السياسية، كثيرًا ما تختلط الأمور بين الدولة والوطن، وبين المجتمع المدني ومجتمع المواطنة؛ ممّا يؤدي إلى غموض في التفسير، وارتباك في الرؤية، والعلة هنا ليست في الدولة ككيان، ولا في الأفراد كأفراد؛ بل تكمن في النظام السياسي ذاته الذي يقود المؤسسات، ووفقًا لتعريف (ماكس فيبر)، الدولة أداة مؤسساتية تُعنى بتطبيق القوانين واحتكار القوة الشرعية.

إن بناء دولة حقيقية ومستدامة يتطلب دولةً قائمة على مبادئ الحق والعقلانية؛ إذ تؤدي وظائفها بفعالية، وتحيّد المصالح الفئوية، فهي تُعدّ دولة عدالة تقوم بواجباتها كحَكَمٍ نزيه، فالتطور السياسي، والتنمية المستدامة لا يتحققان إلّا من خلال عقد اجتماعي سليم، وتخطيط استراتيجي شامل، يضمن توجيه الذاكرة الجماعية نحو مستقبل موحّد .

تُشكّل الأسس الدستورية والشرعية للنظام السياسي، والعلاقات الفاعلة بين عناصره، والمجتمع المدني، قاعدةً لإعادة بناء الدولة وتطويرها، هذا فضلاً عن أن المجتمع المدني النشط والقادر على مساءلة السلطة يُسهم في صون النظام الديمقراطي، الذي يقود بدوره إلى استقرار مؤسسات الدولة، وتنمية المجتمع في مسارات تنموية راسخة.

ختامًا، إن مشروع بناء الدولة يتطلب أسسًا لإدارة الحكم الرشيد، بما يشمل مشاركة المجتمع في صياغة السياسات، وتوفير الشفافية، وتفعيل المساءلة، وتحقيق التوافق الوطني، وهذا يتطلب قيادة واعية قادرة على توجيه الموارد بكفاءة عالية، وضمان توافق استراتيجيات الدولة مع أجندة وطنية شاملة تخدم مستقبل أبناء الوطن .

أ.م.د. عبد الكريم كاظم عجيل

عميد المعهد العالي لإعداد وتأهيل القادة